

آذار تستهدف عون

بمرشحة الرئاسي؟ سؤال نزل على رأس النواب كالصاعقة، قبل أن يسعفهم البند الرابع في المبادرة «إما التسوية وإما البقاء على سفير جعجع». وماذا عن الاتصالات مع جميع القوى، هل ستكون مباشرة أم من خلال بزي وجنابلاط؟ يمكن القول إن الإيجابية الوحيدة في المبادرة، هي استعداد فريق الرابع عشر من آذار، وتحديدًا تيار المستقبل، للجلوس إلى طاولة واحدة مع حزب الله كما أشار السنيرة. ومن المتوقع أن يبدأ وفد من هذا الفريق جولته على المعنيين،

الأسبوع المقبل كحد أقصى «لمناقشة مواصفات الرئيس التوافقي لا الدخول في الأسماء». وفيما اعتبرت مصادر 14 آذار المبادرة «استكمالاً لجولة جنابلاط على الفرقاء السياسيين، وحراكه المشترك مع الرئيس بزي، لإحداث ثغرة في جدار الاستحقاق الرئاسي»، رفض نواب في فريق الثامن من آذار التعليق عليها، وأكتفوا بالقول إنها «لا تحمل جديداً، لا في الشكل ولا في المضمون». لكن فيها ما استدعى بعضهم الرد عليه، وهو ما يتعلق بالكلام عن احترام المهل الدستورية، معتبرين أن من «يريد احترام المهل الدستورية عليه أن يتذكر أن ولاية المجلس النيابي تنتهي في 16 تشرين الثاني المقبل، ما يستدعي التحرك لعدم الوقوع في الفراغ البرلماني»؛ وحده عضو كتلة التنمية والتحرير النائب قاسم هاشم، الذي حضر أمس واستمع إلى المؤتمر الصحافي، صرح «أنا لا نرى شيئاً جديداً في المبادرة»، معتبراً أن «ما يحتاجه هذا الاستحقاق هو السعي الجدي من قبل الفرقاء لإتمامه». فيما أكد جعجع بعيد إعلان المبادرة، أنه من اللحظة الأولى لترشحه أعلن أنه «ليس مرشح أنا أو لا أحد». وأشار إلى أنه «إذا قبل الفريق الآخر المبادرة وتلقفها، نبدأ حينها المفاوضات بشأن الأسماء».

من جهته، علق بري على عدم انعقاد الجلسة بقوله: «دعونا إلى الجلسة الـ12 وربما سندعو إلى الجلسة الـ13، لكن لا جديد حتى الآن على الصعيد الرئاسي». وسئل عن رأيه في مبادرة قوى 14 آذار، فأجاب: «ليست جديدة، بعدما سبق أن طرحها جعجع، في حزيران الماضي. اللهم سوى تأليف لجنة اتصالات. وسنرى». وعفا إذا استمخج رأيه في هذه المبادرة قبل إطلاقها؟ رد بري: «لا. اطلعت عليها من الإعلام، لكن المطلوب أن يقنعوا العماد عون بها. على كل حال لم يتأخر جوابه». وعفا إذا أن أوان البحث في مرشح تسوية؟ أجاب: «في أي وقت يمكن إجراء الانتخابات الرئاسية، أمس، قبل اليوم».



بهدهوء

«داعش»: أربعم قضايا رئيسية للتفكير الحر

ناهض حنر

القضية الأولى تكمن في حقيقة تاريخية يجري التغاضي عنها، في مسعى حسن النية، لتجريد «داعش» من شرعيتها الدينية؛ بينما لا يتوافر، في أفكار «داعش» وممارساتها، ما ليس له أصل في النص أو في حروب الدولة الإسلامية الأولى والفتوحات؛ تتطلب معالجة هذه الحقيقة، مواجهة فكرية يتصدى لها مفكرون إسلاميون يجرؤون على التوصل إلى حل فقهي جذري، كالتأصيل - مثلاً - لتاريخية النصوص الدينية التكفيرية القتالية، وربطها بزمنها ومكانها، والتأكيد على أنها غير قابلة للتكرار شرعاً، وأن الوسائل التي اتبعتها الدولة الإسلامية الأولى في نشوئها مرتبطة ليس فقط بظروفها الخاصة، بل، وأيضاً، بوجود نبي هو خاتم النبيين، فما كان يحق له لا يحق لسواه مطلقاً.

إن أفكار «داعش» وممارساتها تُدرّس في المناهج العربية، كما كرسها، في عهد التلغاف، مئات المسلسلات التلفزيونية، بصيغة مخففة هنا، أو صريحة هناك؛ لكنها موجودة، بل محفورة في الوجدان الجماهيري. وربما يكون هذا واحداً من الأسباب التي تحول بين الأغلبية وبين الصدمة إزاء وحشية «داعش»؛ إنها، في الواقع، تحظى بالقبول الضمني على نطاق واسع. وهو ما يطرح ضرورة القيام بثورة تقدمية في الفكر الديني. خلال الـ14 قرناً الماضية، عملت المجتمعات المتحضرة في العالم العربي، على القيام بعمليات نسخ واقعي للنصوص التكفيرية القتالية، وطى صفحة الأحداث الدموية التي رافقت التأسيس والفتوحات. وكان الشيخ الواقعي والتناسي، استراتيجية فعالة للحفاظ على المجتمعات والحضارة، لكن، كانت العودة الدورية إلى لحظة التأسيس، لا تستلزم سوى العودة إلى نصوص جاهزة وذكريات يجري استنهاضها واستهلاكها. وكان هناك ظن واسع الانتشار باستحالة تجربة العودة، مرة أخرى، إلى لحظة التأسيس الأولى ونصوصها، وخصوصاً بعد ما يقرب من القرن من قيام الدول الوطنية الحديثة؛ لكن تبين أنه ظن وهم؛ لا مهرب، إذاً، من موجبات الثورة الثقافية الدينية، باعتبارها ألف باء الحدأة العربية المأمولة، ووقف الحروب الأهلية.

القضية الثانية تكمن في السؤال عما إذا كانت الإمبريالية الأميركية، تريد حقاً استئصال «داعش» و«النصرة» وتنظيمات «القاعدة» وسواها من التنظيمات التكفيرية الإرهابية في بلادنا.

والإجابة عن هذا السؤال تتطلب طرح سؤال آخر: هل للإمبريالية الأميركية مصلحة حقيقية في التخلي عن جيش الإرهابيين؛ نشأت فكرة الاستعانة بالمليشيات التكفيرية الإرهابية في نهاية السبعينيات، انطلاقاً من

ضرورة أميركية هي تلافي الاشتباك المباشر بقوات أميركية على الأرض. وهو ما كان بالغ الخطورة، إضافة إلى أن الزمن الفاصل عن حرب فيتنام لم يكن يسمح بعد بالانخراط في حروب. في المقابل، كانت تجربة الجهاديين في استنزاف القوات السوفياتية في أفغانستان، ناجحة.

بعد الحرب الأميركية على العراق، نشأ وضع انكفائي كالذي تبع حرب فيتنام؛ وقد وجدت إدارة الرئيس باراك أوباما في الإخوان المسلمين حليفاً في ثورات الربيع العربي في الدول الصديقة، وفي المقاتلين الإسلاميين، سلاحاً فعالاً لإسقاط الدول والقوى المعادية كليبيا وسوريا وحزب الله، والعودة إلى التحكم في القرار العراقي، وتهديد إيران؛ وكل ذلك من دون أن تضطر إلى التدخل العسكري المباشر، بل من خلال منح الغطاء السياسي لأنظمة رجعية كتلك الحاكمة في قطر والسعودية وتركيا، لتحشيد التكفيريين الإرهابيين وتدريبهم وتسليحهم وتمويلهم ودفعهم نحو الحروب التي تريد واشنطن خوضها، بلا أي كلفة.

فلماذا تستغني الولايات المتحدة عن هذه الأداة الفعالة؟ لن تستغني عنها أبداً؛ فإذا كانت مضطرة إلى توجيه ضربات محدودة؛ فلنمنع «داعش» من التمدد خارج الخطوط المرسومة، أو لأن ما أنجزته، هنا أو هناك، حقق المطلوب. وفي ما يتصل بالحلف الذي تنوي واشنطن بناءه ضد الإرهاب، فهو مقصود لذاته، لإدامة الحرب، لا لإنهائها.

القضية الثالثة تتعلق بالسعودية وموقفها من «داعش». يشير الكاتب بدر الإبراهيم إلى «انقسام الوهابية إلى وهابيتين، واحدة براغماتية والثانية راديكالية»، اصطدمتا في معركة السبلة عام 1929، بعدما رفضت جماعة «إخوان من طاع الله»، الامتثال لوقف الغزوات الدينية. يؤكد الكاتب أن «هذه الجماعة كانت عوناً للملك عبد العزيز في ضم أجزاء واسعة من الجزيرة العربية تحت سيطرته»، لكن دورها، حين ذاك، انتهى؛ فهل حققت «داعش»، اليوم، أغراض السعودية، بحيث تتخلى عنها؟ سؤال مطروح، لا يلغي، بالطبع، استمرار التحالف مع «الوهابية البراغمتية»، أي المقاتلين الإسلاميين «المعتدلين»، في العراق، وخصوصاً في سوريا.

القضية الرابعة تتعلق بإمكانية ضم سوريا إلى الحلف الأميركي المضاد للإرهاب؛ هل يمكن ذلك، مع بقاء سوريا مستقلة وعضواً أساسياً في حلف المقاومة، ودولة ذات نزوع قومي تنمو علماني؟ أي فاتورة يستوجب تسديدها للانخراط في ذلك الحلف؛ ذلك إذا لم يكن الهدف الأميركي، بالأساس، استمرار الحرب السورية واستنقاها وتهميشها؛ فهل هناك بديل عن الاعتماد على الذات والحلفاء؟

ما قل ودل

يتشاور عدد من أعضاء المجلس الشرعي الأعلى، برئاسة مفتي الجمهورية السابق الشيخ محمد رشيد قباني، للقيام بتحركات تسبق تسلم المفتي الشيخ عبد اللطيف دريان منصبه رسمياً في 16 الجاري، احتجاجاً على عدم تنفيذ بنود التسوية التي وافق عليها فريق



قباني لحل أزمة دار الافتاء مع تيار المستقبل ورئيس الحكومة الأسبق فؤاد السنيرة. إن يتوقع هؤلاء انقضاء الأيام الأخيرة من ولاية قباني من دون تنفيذ السنيرة وعده بإسقاط الدعاوى القانونية التي رفعت ضد الأول وضد تجلته راغب وعدد من المقربين منه خلال سنوات الخلاف.



الأربعاء - الخميس
الساعة : 22:30